دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تمويل الاستثمار من وجهة نظر المقترضين : دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك غير الإسلامية الأردنية
المصدر:	دراسات - العلوم الإدارية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	عبدالجليل، توفيق حسن
مؤلفين آخرين:	حسن، أحمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 32, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	29 - 46
رقم MD:	101931
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المقترضون، الاستثمار، التمويل، البنوك الإسلامية، البنوك، الأردن، الربا، المستثمرون، إدارة البنوك، دراسات الجدوى، عائدات الاستثمار، السياسة الائتمانية، العلاقات الشخصية، القروض
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/101931

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تمويل الاستثمار (من وجهة نظر المقترضين):
دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية الأردنية

توفيق عبد الجليل وأحمد حسن*

ملخـص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تمويل الاستثمار لدى البنوك الاردنية، ومقارنة أثر هذه العوامل على تمويل الاستثمار من وجهة نظر المقترضين في كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية.

ولتحقيق غايات البحث تم تصميم استبانة تتعلق بجميع متغيرات الدراسة، وتوزيع (250) نسخة منها مناصفةً على عينة عشوائية من المقترضين من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية الاردنية، وقد تمت استعادة (224) استبانة صالحة لغايات التحليل الاحصائي.

وتُبين نتائج الاختبارات الاحصائية وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% لكل عامل من العوامل الاحد عشر الظاهرة ضمن استبانة البحث، على تمويل الاستثمارات، وأهم هذه العوامل: سمعة البنك، والانتشار الجغرافي لفروع البنك، وعلاقات المستثمِر الشخصية مع إدارة البنك.

وتُبين نتائج التحليل وجود فروقات ذات دلالة احصائية لأثر كل من عامل عائد الاستثمار، وعامل معاملة البنك عند تأخير السداد، والعامل الديني، وعامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وعامل إجراءات الاقتراض، وعامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك، وعامل علاقات المقترض الشخصية مع إدارة البنك على تمويل الاستثمار من وجهة نظر المقترضين، بين كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية.

وتحتاج دراسة ظاهرة البنوك الاسلامية وتنافسها العادل مع البنوك غير الاسلامية وأثره على المجتمع إلى مزيد من الدراسة المقارنة في مجال الأنشطة الاستثمارية والمشاركة في نتائج العمل والمخاطرة لكلا النوعين.

الكلمات الدالة: الاستثمار، البنوك الاسلامية، البنوك غير الاسلامية، الربا.

المقدمـة

تعمل بعض البنوك المالية وفق المفاهيم الرأسمالية، في حين يعمل بعضها الآخر وفق قواعد مستمدة من الشريعة الاسلامية. وتختلف المفاهيم الرأسمالية وأهدافها التي تعمل وفقها البنوك غير الاسلامية، عن قواعد الشريعة الاسلامية وأهدافها التي تعمل وفقها البنوك الاسلامية، حيث تهدف المفاهيم الرأسمالية إلى تعظيم الاستثمارات بشكل عام بينما تهدف الشريعة الاسلامية إلى تحقيق العدالة بين الناس.

وتجدر الاشارة إلى أن الديانات السماوية الثلاث تُحرم الربا*، لأنه يزيد الغني غنى لمجرد أنه يملك الثروة على حساب الفقراء واستغلال حاجاتهم. قال تعالى:

"الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطُه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلفَ وامره إلى الله ومن عاد فأُولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" (سورة البقرة، الآية رقم 275).

ويدعو الاسلام إلى المشاركة في نتائج العمل، حيث يتقاسم فيها الممول والمستثمِر الربح بينما يتحمل رأس المال الخسارة، تطبيقاً للقاعدة الفقهية:

"الربح على ما شرطا، والوضيعة على رأس المال".

كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية. تاريخ استـلام البحـث 2003/8/20، وتاريخ قبوله 2004/4/1.

* فائدة محددة مسبقاً كنسبة من قيمة القرض.

الجـدول رقم (1)
الفروق الأساسية بين قواعد الشريعة الاسلامية التي تعمل وفقها البنوك الاسلامية وما يقابلها في المفاهيم الرأسمالية

الرقم	القواعد	الشريعة الاسلامية	المفاهيم الرأسمالية
1	وظيفة المال	حرم الاسلام كنز المال، واعتبره أداة قياس ووسيلة للتبادل. ورأس المال في حد ذاته عقيم لا ينتج إلا بعد مزجه بالعمل.	المال سلعة تُؤجر ويتاجر بها، والمال يولد المال.
2	الربا	محرم وتنص القاعدة الفقهية على أن: "الأجر والضمان لا يجتمعان".	أساس التعامل
3	المصلحة العامة	أ. تعمل المصارف الاسلامية وفق تعاليم سماوية. ب. تُقيد طرق ملكية المال وكسبه ووسائل صرفه لمصلحة المجتمع. ج. يوازن الاسلام بين أهمية رأس المال والعمل كعناصر للإنتاج. د. تدعم التكافل الاجتماعي (مثل إدارة صندوق الزكاة ومنح القرض الحسن).	قواعد مادية لتعظيم الثروة. حرية في كسب المال وتنميته والتصرف به. الأهمية الأولى لرأس المال كعنصر إنتاجي. تقوم بالانشطة التي تُعظم أرباحها.
4	الممولون	كافة أفراد المجتمع	الأغنياء بشكل عام
5	تمويل الاحتكار	محظور	وارد
6	خطة النشاط	مشاركة البنك أساسية	مشاركة البنك غير واردة
7	تقاسم العائد	نسبة من الربح حسب الاتفاق*، وخسارة المال على رأس المال	نسبة فائدة محددة مسبقاً من قيمة القرض

* تنمية روح الجماعة والمخاطرة والنشاط من خلال المشاركة في الأرباح.

الجـدول رقم (2)
العوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل الاستثمار من وجهة نظر المستثمر

الرقم	العامل
.1	**الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها**
.2	**عائد الاستثمار**
.3	**اجراءات الاقتراض**
.4	**الانتشار الجغرافي لفروع البنك**
.5	**معاملة البنك عند تأخير السداد**
.6	**سمعة البنك**
.7	**تحفظ البنك في تمويل الاستثمار**
.8	**التعليمات والانظمة**
.9	**علاقات المستثمر الشخصية مع ادارة البنك**
.10	**العوامل الدينية**
.11	**العوامل الشخصية**

أي ان صافي الربح المتحقق يوزع كنسبة من نتيجة العمل متفق عليها ومحددة مسبقاً بين أرباب الأموال والمستثمرين، أما في حالة حدوث خسارة بشرط عدم تقصير المقترض أو تعديه فيتحمل رب المال الخسارة المالية ويتحمل المقترض خسارة جهده.

بينما تُبيح المفاهيم الرأسمالية الربا. ويتحدد، استناداً إلى

المفاهيم الرأسمالية، ربح المقرض مقدماً دون ربطه بنتيجة الاستثمار.

وتختلف قواعد الشريعة الاسلامية، إضافةً إلى ما سبق، عن المفاهيم الرأسمالية؛ إذ تَعتبر الشريعة الاسلامية المال عقيماً لا ينتِج الا بعد مزجه بالعمل، وليس له قيمة في حد ذاته، بينما تعتبر المفاهيم الرأسمالية المال سلعة يتم الاتجار بها. وقد حرم الاسلام الربا، في حين اباحته المفاهيم الرأسمالية، ووضع الاسلام شروطاً تُقيد ملكية المال وكسبه ووسائل صرفه لمصلحة المجتمع، بينما أعطت المفاهيم الرأسمالية حرية في كسب وتنمية المال والتصرف به، طبقاً لقوانين الدولة الوضعية. ورتبت الشريعة الاسلامية على البنوك الاسلامية دعم التكافل الاجتماعي بإدارة صندوق الزكاة، ومنح القرض الحسن، بينما تُمنح القروض الاستثمارية عادةً، حسب المفاهيم الرأسمالية للأغنياء، ومن يقدم الضمانات الكافية، ويمكن أن ينشأ الاحتكار ضمن بيئة رأسمالية، في حين حظره الاسلام. وأملت قواعد الشريعة الاسلامية مشاركة الممول للمقترض في وضع خطة الاستثمار، وغالباً لا تتم مشاركة البنوك غير الاسلامية للمقترضين في وضع خطة الاستثمار. واخيراً، فإن قواعد الشريعة الاسلامية تنص على تقاسم الممول والمستثمِر نتيجة العمل، في حين حددت البنوك غير الاسلامية الفائدة مسبقاً كنسبة من القرض. ويلخص الجدول رقم (1) قواعد الشريعة الاسلامية، في هذا المجال، التي تعمل وفقها البنوك الاسلامية، وما يقابلها في المفاهيم الرأسمالية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاختلاف بين المفاهيم الرأسمالية وأهدافها، التي تسير بموجبها أعمال البنوك غير الاسلامية من جهة، وقواعد الشريعة الاسلامية واهدافها، التي تُسير بموجبها أعمال البنوك الاسلامية من جهة أخرى؛ إذ تُحرم الشريعة الاسلامية الربا، وتُقِر المشاركة في نتائج العمل عند تمويل الاستثمار، بينما تُبيح المفاهيم الرأسمالية الربا كنسبة محددة مسبقاً من قيمة القرض.

وقد لاقت تجربة إنشاء البنوك الاسلامية، التي بدأت منذ عام 1975 (ظاهر وسعادة، 2000) بإنشاء بنك دبي، الاسلامي، نجاحاً كبيراً، حيث أُنشئ حتى يومنا هذا أكثر من مئة مصرف إسلامي منتشرة في أكثر من عشرين بلداً اسلامياً وغير اسلامي.

واثبتت البنوك الاسلامية وجودها ، باتباع التعاليم الاسلامية، خلال فترة عملها القصيرة نسبياً، وحققت نتائج ملموسة في مجالات مختلفة، ومنها مجال تمويل الاستثمارات. واصبحت البنوك الاسلامية منافساً قوياً للبنوك غير الاسلامية، وهذا يدعو إلى دراسة خصائص ومزايا اعتماد البنوك على كل من المفاهيم الاسلامية والمفاهيم الرأسمالية.

ولتقييم ودراسة تجربة إنشاء البنوك الاسلامية لخدمة الاقتصاد الوطني، فقد تم التركيز في هذا البحث على مقارنة تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، ودراسة العوامل المؤثره على تمويل الاستثمارات من وجهة نظر العملاء المقترضين.

يستفيد من هذه الدراسة: البنوك عامة من أجل تعزيز التنافس العادل في جذب الودائع والاستثمار، إضافةً إلى المستثمرين والمودعين.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. التعرف على العوامل التي تؤثر على تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية.
2. بيان علاقة كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمِر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان مع عوامل تمويل الاستثمارات، في البنوك غير الاسلامية.
3. بيان علاقة كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمِر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان مع عوامل تمويل الاستثمارات، في البنوك الاسلامية.
4. تحديد العلاقة بين عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك غير الاسلامية، مع بعضها بعضا.
5. تحديد العلاقة بين عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية، مع بعضها بعضا.

الاطار النظري والدراسات السابقة

أ. الاطار النظري

تقوم البنوك بدور الوساطة بين أرباب الأموال والمستثمرين. وتعتبر عملية تمويل الاستثمار الركيزة الاساسية لأعمال البنوك، ومن العوامل المهمة لاستمرارية البنك نجاحه في منح الائتمان المصرفي (النجار، 1999).

وقد بينت الدراسات ذات الصلة تزايد الاقبال على التعامل مع البنوك الاسلامية، وأهمية العوامل الدينية في هذا المجال (Albdour, 1984؛ الخطيب والحموري، 1990؛ عبدالمجيد،

1990؛ Alomar and Abd Ulhaq, 1996).

وأشارت دراسات أخرى إلى زيادة توجيه الائتمان المصرفي في الاردن نحو القطاع الصناعي، وان هناك تراجعاً في نسبة نمو قيمة الائتمان المصرفي في الاردن، كما ان تفاوت أحجام القروض بين البنوك الاردنية لا يؤثر على الربحية (القدومي، 1997؛ النجار، 1999؛ فحماوي، 1999).

وأشارت بعض الدراسات إلى أن البنوك (الاسلامية وغيرالاسلامية) تتعرض لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة، وان البنوك الاسلامية تتعرض لمخاطر عدم التسديد، كما أشارت إلى تدني نسبة مخاطر تحقيق الأرباح في البنوك الاسلامية مقارنةً مع البنوك غير الاسلامية. وأكدت هذه الدراسات أيضاً نجاح البنوك الاسلامية في تمويل الاستثمارات القائمة على المشـاركة في الأرباح والخسـائر (Albdour, 1984; Turen, S., 1995؛ حراحشة، 1999؛ فضل، 2001).

وهناك الكثير من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر في تمويل الاستثمار، والتي ينبغي على إدارات البنوك المختلفة أن تأخذها بعين الاعتبار. ومن هذه العوامل:

1. الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها: وتتمثل في مشاركة البنك في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها وبالتالي توافق رؤية كل من الممول والمستثمِر لمخاطر الاستثمار ومدى مطابقة هذه الرؤية الواقع الفعلي.
2. عائد الاستثمار، وهل هو مجز لكل من الممول والمستثمر؟ وعدالة توزيعه بينهما.
3. إجراءات الاقتراض (سرعتها وعدالتها) ودقة دراسة الوضع المالي للمقترض، وكفاية الضمانات، وكفاءة موظفي البنك.
4. الانتشار الجغرافي لفروع البنك وتوزيع أجهزة الصراف الآلي.
5. فائدة تأخير السداد والسداد من خلال ضمانات القرض.
6. سمعة البنك، وتتأثر بقوة مركزه المالي، وحسن تعامله مع الغير، وقدرته على تمويل الاستثمارات.
7. تحفظ البنك في تمويل النشاط واختيار بدائل تمويل مناسبة.
8. التعليمات والأنظمة وتوجيه البنك المركزي للائتمان وأثر احتفاظه بجزء من ودائع البنوك على تمويل الاستثمارات.
9. العلاقات الشخصية مع إدارة البنك ومدى تقديمه النصح واطلاعه على نتائج النشاط وحفاظه على سرية المعلومات.
10. العوامل الدينية وأثرها في تحديد جهة التمويل.
11. العوامل الشخصية، وتعتمد على ثقافة المقترض المصرفيه واخلاقياته.

الدراسات السابقة

تتصف الدراسات السابقة لأثر عوامل تمويل الاستثمار، من وجهة نظر المستثمِر، بندرة شديدة. وقد بينت الدراسات، ذات الصلة (Albdour, 1984؛ الخطيب والحموري، 1990) تزايد الاقبال على التعامل مع البنوك الاسلامية، وأهمية العوامل الدينية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، زادت ودائع البنك الاسلامي الاردني خلال السنة الثانية من تأسيسه بنسبة 160%. وأشار العقول (1995) في هذا الصدد إلى نمو حجم الودائع في البنك الاسلامي الاردني بمتوسط معدل سنوي قدره حوالي 40% من عام 1980 إلى عام 1992.

وأشارت دراسات أخرى (القدومي، 1997؛ (النجار، 1999؛ فحماوي، 1999) إلى أن اختلاف حجم القروض بين البنوك الاردنية لا يؤثر على الربحية، وأن من عوامل استمرارية البنك نجاحه في منح الائتمان المصرفي، كما ان الائتمان المصرفي في الاردن يزداد توجيهه نحو القطاع الصناعي، وان هناك تراجعاً في نسبة نمو قيمة الائتمان المصرفي في الاردن.

وأكدت بعض الدراسات (Albdour, 1984; Turen, 1995؛ وحراحشة، 1999؛ محمد، 2001) تدني نسبة مخاطر تحقيق الأرباح في البنوك الاسلامية مقارنةً مع البنوك غير الاسلامية، و أشارت إلى أن البنوك (الاسلامية وغيرالاسلامية) تتعرض لمخاطر رأس المال، ومخاطر السيولة، وان البنوك الاسلامية تتعرض لمخاطر عدم التسديد. وأكدت هذه الدراسات السابقة أيضاً نجاح البنوك الاسلامية في تمويل الاستثمارات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر. وفيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

شملت دراسة Albdour (1984) بعض المصارف الاسلامية، وهي بنك التنمية الاسلامي، والنظام المصرفي الباكستاني الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، والبنك الاسلامي الاردني، وبنك فيصل الاسلامي. وأكدت الدراسة نجاح المصارف الاسلامية في عمليات التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

وقيم الخطيب والحموري (1990) سياسات البنوك الاسلامية المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل

الدينية كمحددات سلوكية للتعامل مع المؤسسات الاسلامية، واشارت إلى كثرة الضمانات التي تطلبها البنوك الاسلامية من عملائها المقترضين.

وناقش Turen (1995) المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية، وقد أظهرت النتائج أن بنك البحرين الاسلامي يحقق أرباحاً عالية ويتحمل مخاطر متدنية مقارنةً مع البنوك غير الاسلامية.

وبحث القدومي (1997) التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الاردنية، وقد خلصت دراسته إلى أن إختلاف حجم القروض بين البنوك الاردنية لا يؤثر في ربحيتها.

وبحث النجار (1999) عناصر القرار الائتماني وخاص إلى أن استمرارية أي بنك أردني تعتمد، بشكل أساسي، على نجاحه في عمليات منح القروض والتسهيلات المصرفية، بالتأكد من توفر عناصر قرار منح الائتمان المصرفي التي تشمل قوة مركز المقترض المالي، وثقة البنك فيه، ومقدرة المقترض على القيام بالنشاط المقترض له، وحرصه على السداد.

وأشار فحماوي في قراءته للميزانية الموحدة للبنوك الاردنية لعام 1998، إلى توجيه الجزء الأكبر من التسهيلات المصرفية نحو قطاع الصناعة، واستمرار تراجع نسبة الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة، بينما أشار في قراءته للميزانية الموحدة للبنوك الاردنية لعام 1999، إلى تباطؤ نسبة نمو تسهيلات البنوك الاردنية الائتمانية.

وقارن الحراحشة (1999) بين اداء عدد من المصارف الاسلامية (البنك الاسلامي الاردني، وبيت التمويل الكويتي) من جهة والبنك العربي من جهة أخرى، خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1997، في مجال الربحية، ومعدلات التوظيف، واسعار الأسهم، وكفاءة التشغيل، والكفاءة الادارية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الاردنية (البنك الاسلامي الاردني، والبنك العربي) يتعرضان لمخاطر رأس المال، ومخاطر السيولة، وأن البنوك الاسلامية تتعرض لمخاطر عدم التسديد. كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الفعالية الادارية والربحية في كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية، ووجود أهمية ذات دلالة احصائية لأثر كفاءة التشغيل على الارباح في كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية.

وحاول محمد (2001) التعرف على أسباب تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية، من خلال دراسة هذه الاسباب في المصارف السودانية،خلال الفترة من عام 1987 إلى عام 1997. وبينت الدراسة أن نسبة تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية السودانية خلال فترة الدراسة تزيد بمقدار سبعة أضعاف عن نسبة (5%) التي قدرها بنك السودان للتمويل، وأن 64% من المصارف الاسلامية العاملة في السودان تعاني من هذه المشكلة. كما بينت الدراسة أن من أسباب تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية العاملة في السودان استخدام الممولين جزءاً من التمويل في غير أغراضه، وأن البنوك الممولة لا تأخذ أحياناً الضمانات الكافية، إضافةً إلى تأثير الكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية السائدة.

فرضيات الدراسة

بناءً على ما تم توضيحه في الاطار النظري ومشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، وبعد استعراض الدراسات السابقة فقد تمت صياغة الفرضيات العدمية التالية:

1. لا توجد أهمية ذات دلالة احصائية لأثر كل من عوامل تمويل الاستثمار، ضمن استبانة الدراسة، على منح الائتمان المصرفي في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.
2. لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية لتأثير كل من العوامل التالية:

الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وعائد الاستثمار، وإجراءات الاقتراض، والانتشار الجغرافي لفروع البنك، ومعاملة البنك عند تأخير السداد، وسمعة البنك، وتحفظ البنك في تمويل الاستثمار، والتعليمات والأنظمة، وعلاقات المستثمِر الشخصية مع ادارة البنك، والعوامل الدينية، والعوامل الشخصية، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية من جهة والبنوك الاسلامية من جهة أخرى.

3. لا توجد علاقات ذات دلالة احصائية، بين كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمِر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان من جهة، وكل من عوامل تمويل الاستثمار (المشار اليها في الفرضية الثانية أعلاه) من جهة أخرى في البنوك غير الاسلامية.
4. لا توجد علاقات ذات دلالة احصائية، بين كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمِر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان من جهة، وكل من عوامل تمويل الاستثمار (المشار اليها في الفرضية الثانية أعلاه) من جهة أخرى في البنوك الاسلامية.

الجـدول رقم (3)
توزيع أفراد العينة ضمن العوامل الديموغرافية

العمر	الجنسية	المؤهل العلمي	تناسب التخصص العلمي مع النشاط	الخبرة العملية
27% أقل من 30 سنة 73% أكبر من 30 سنة	95% أردنيون 5% أخرى	24% توجيهي 66% بكالوريوس 10% ماجستير	73% يتناسب 27% لا يتناسب	34% أقل من 5 سنوات 66% أكثر من 5 سنوات

نوع الاستثمار	نوع الضمان	حجم الاستثمار	مدة الاستثمار
16% صناعي 54% تجاري 20% خدمات 3% زراعي 7% إنشاءآت	36% نقدي 10%تحويل عائدات 30% شخصي 4% بلا 20% أخرى	58% أقل من 50.000 دينار 22% 50 ألفاً إلى ربع مليون 20% أكثر من 250.000	22% أقل من سنة 78% سنة أو أكثر

الجـدول رقم (4)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات
في البنوك الاردنية

الرقم	العامل	قيمة Z المحسوبة (K-S test)	قيمة الاحتمال (P) المحسوبة
1	الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها	2.423	0.000
2	عائد الاستثمار	2.231	0.000
3	اجراءات الاقتراض	2.227	0.000
4	الانتشار الجغرافي لفروع البنك	3.802	0.000
5	معاملة البنك عند تأخير السداد	3.22	0.000
6	سمعة البنك	2.837	0.000
7	تحفظ البنك في تمويل الاستثمار	3.691	0.000
8	التعليمات والانظمة	3.448	0.000
9	علاقات المستثمِر الشخصية مع ادارة البنك	2.394	0.000
10	العوامل الدينية	3.282	0.000
11	العوامل الشخصية	4.099	0.000

5. لا توجد علاقات ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك غير الاسلامية.
6. لا توجد علاقات ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية.

منهجية الدراسة

نظراً لعدم وجود دراسات ميدانية سابقة منشورة لموضوع هذا البحث (حسب معلومات الباحثين)، فقد تمت الاستعانة بخبرات عدد من الباحثين والعاملين في البنوك الاردنية في مجال تمويل الاستثمار، للتعرف على العوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل البنوك الاردنية للاستثمارات، من وجهة نظر المستثمِر. ويظهر الجدول رقم (2) ملخصاً للعوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل الاستثمار، من وجهة نظر المستثمِر التي تم تفسيرها في الاطار النظري.

وستتم الاشارة إلى العوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل الاستثمار، في سياق البحث، عن طريق أرقامها المبينة في الجدول رقم (2).

ولبيان أثر هذه العوامل في تمويل الاستثمار، من وجهة نظر المستثمِر، فقد تم تصميم استبانة خاصة لفحص أثر كل عامل من هذه العوامل في تمويل الاستثمارات. وتتكون استبانة الدراسة من جزأين. يتكون الجزء الأول من (10) فقرات ويغطي المعلومات العامة المتعلقة بـ:

نوع البنك الممول (اسلامي، غير اسلامي)، والمستثمِر (عمره وجنسيته ومؤهله العلمي وخبرته في مجال الاستثمار)، والاستثمار (نوعه وحجمه ومدته). بينما يبين الجزء الثاني من الاستبانة فقرات كل عامل من العوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل الاستثمار، وتتكون من (37) فقرة، موزعة على كافة العوامل المحتمل أن تؤثر على تمويل الاستثمار.

وقد تألف مجتمع الدراسة من كافة المقترضين من البنوك العاملة في الاردن. وتم توزيع (250) نسخة من الاستبانة مناصفةً، على عينة عشوائية من المقترضين (المستثمرين) من البنوك الاردنية الاسلامية وغير الاسلامية، لأن هذا البحث يقارن بين اتجاهين (اسلامي وغير اسلامي). وقد طُلب من المقترض الذي يتعامل مع أكثر من بنك أن تنحصر إجابته عن البنك الأكثر تعاملاً معه. وحدد حجم العينة بـ 250 مفردة حرصاً على دقة النتائج ولتفادي الجهد الزائد، حيث اعتبر (Sekeran, 1992) حجم العينة الذي يتراوح بين 30 و500 مفردة ملائماً لمعظم أنواع الابحاث. وقد شملت العينة الفئات المختلفة، من حيث أعمار المستثمِرين وجنسياتهم وخبرتهم العلمية والعملية، ونوع الاستثمار وحجمه ومدته، ونوع الضمان. وقد وزعت الاستبانة باليد على المقترضين في مواقع البنوك وفي أوقات مختلفة، وروعي أن تشمل العينات كل فئات المقترضين. وقد تمت استعادة (224) نسخة من الاستبانة صالحة لغايات التحليل، أي بمعدل استجابة بلغ 89.6%. ويظهر الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة ضمن العوامل الديموغرافية.

يبين الجدول رقم (3) أن عمر أغلب أفراد العينة أكبر من 30 سنة، وأن معظمهم اردنيون، ويحمل أغلبهم البكالوريوس، ويستفيد أغلبهم في مجال عمله من تخصصه العلمي، ويعمل أغلبهم في التجارة والخدمات والصناعة، وتتركز ضمانات قروضهم بين الضمانات النقدية والشخصية، كما تقل ما نسبته 58% من قروضهم عن 50.000 دينار، وتزيد غالبية مدة الاستثمارات عن سنة.

وقد طُلب من كل فرد من أفراد العينة تقييم أثر كل فقرة، على مقياس ليكرت (Likert Scale)، من وجهة نظره. ويشمل مقياس ليكرت خمس درجات كالتالي:

1. موافق بشدة (لها 5 درجات) وتعني وجود أثر دائم لهذه الفقرة على تمويل الاستثمارات.
2. موافق (لها 4 درجات) غالباً ما يحدث أثر لهذه الفقرة على تمويل الاستثمارات.
3. محايد (لها 3 درجات) أحياناً يحدث أثر لهذه الفقرة على تمويل الاستثمارات.
4. غير موافق (لها درجتان) نادراً ما يحدث أثر لهذه الفقرة على تمويل الاستثمارات.
5. غير موافق بشدة (لها درجة واحدة) لا أثر لهذه الفقرة على تمويل الاستثمارات.

أسلوب الدراسة الاحصائي

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1. اختبار ألفا (Alpha) لبيان مصداقية البيانات Reliability test.
2. إختبار كولموجروف – سميرنوف (K-S test) لبيان التوزيع الطبيعي Normal Distribution لبيانات كل عامل من عوامل تمويل الاستثمارات.
3. الوصف الاحصائي لعوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري).
4. اختبار (One-Sample Test (t)) لبيان الأهمية ذات الدلالة الاحصائية لأثر عوامل تمويل الاستثمار ضمن استبانة الدراسة على منح الائتمان المصرفي في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.
5. اختبار (One-Sample Test (t)) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، لأثر عوامل تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.
6. اختبار (One-Sample Test (t)) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، لأثر فقرات الاستبانة، ضمن كل عامل، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية
7. معامل ارتباط بيرسون لبيان مدى الارتباط بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمارات لدى البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية كل على حدة، ومدى الارتباط بين عوامل تمويل الاستثمارات لدى البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية كل على حدة.

الجـدول رقم (5)
الوصف الاحصائي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية

الرقم	العامـل	الوسط الحسابي لإجابات المفترضين			الانحراف المعياري لإجابات المفترضين		
		الكل	إسلامية	غير إسلامية	الكل	إسلامية	غير إسلامية
1	الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها	3.495	3.64	3.43	0.777	0.66	0.82
2	عائد الاستثمار	2.740	2.93	2.65	0.484	0.48	0.49
3	اجراءات الاقتراض	3.426	3.52	3.38	0.452	0.47	0.44
4	الانتشار الجغرافي لفروع البنك	3.775	3.97	3.68	0.910	0.66	1.00
5	معاملة البنك عند تأخير السداد	2.386	2.88	2.15	0.984	1.13	0.80
6	سمعة البنك	3.886	4.01	3.82	0.783	0.71	0.81
7	تحفظ البنك في تمويل الاستثمار	2.951	2.92	2.97	0.575	0.69	0.51
8	التعليمات والانظمة	2.957	2.99	2.94	0.633	0.64	0.63
9	علاقات المستثمر الشخصية مع ادارة البنك	3.515	3.63	3.46	0.525	0.46	0.55
10	العوامل الدينية	3.486	4.23	3.12	1.228	0.95	1.25
11	العوامل الشخصية	3.279	3.34	3.25	0.413	0.40	0.42

الجـدول رقم (6)
الأهمية ذات الدلالة احصائية (نتيجة اختبار t) لأثر كل من عوامل تمويل الاستثمار على منح الاستثمار في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية

الرقم	العامل	قيمة (t) المحسوبة	
		البنوك غير الاسلامية	البنوك الاسلامية
1	الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها	51.382**	46.801**
2	عائد الاستثمار	66.122**	52.562**
3	اجراءات الاقتراض	94.470**	64.629**
4	الانتشار الجغرافي لفروع البنك	45.361**	51.094**
5	معاملة البنك عند تأخير السداد	32.823**	21.765**
6	سمعة البنك	57.661**	48.432**
7	تحفظ البنك في تمويل الاستثمار	70.718**	36.274**
8	التعليمات والانظمة	57**	40.125**
9	علاقات المستثمر الشخصية مع ادارة البنك	77.503**	67.441**
10	العوامل الدينية	30.570**	38.051**
11	العوامل الشخصية	94.775**	72.208**

** ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 99%.

عرض النتائج ومناقشتها

أُجريت الاختبارات الاحصائية المناسبة لاختبار ثبات ومصداقية النتائج، والتوزيع الطبيعي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات، واختبارات فرضيات الدراسة، والعلاقات بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمارات، وبين عوامل تمويل الاستثمارات بعضها مع بعض. وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات ومناقشة لنتائجها.

اختبار ثبات النتائج ومصداقيتها

تم اعتماد معامل ارتباط ألفا كرونباخ لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين اسئلتها المختلفة. وقد تبين أن قيمة ألفا لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات تعادل 71%، وهذه النتيجة تزيد عن النسبة المقبولة احصائياً والبالغة (60%) (Sekaran, 1992). ويدل معامل ارتباط ألفا كرونباخ على أن هناك احتمالاً بنسبة 71% للحصول على نفس نتائج هذه الدراسة عند توزيع الاستبانة على عينة أخرى، أو في وقت آخر.

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية

تم إجراء اختبار (K-S Test) للتوزيع الطبيعي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات، وقد دلت نتائج اختبار (K-S test) على أن توزيع بيانات عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنيـة، هو توزيع طبيعـي عنـد مستوى ثقـة (95%)، وذلك لأن قيمة (P) المحسوبة أقل من 5%، وهي قيمة مستوى المعنوية المستخدم في التحليل الاحصائي لهذه الدراسة. ويبين الجدول رقم (4) نتائج هذا الاختبار للتوزيع الطبيعي لبيانات كل عامل من عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية.

ويقودنا التوزيع الطبيعي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات إلى استخدام اختبار (Independent Samples Test (t)) لبيان الفروقات ذات الدلالة الاحصائية، لأثر عوامل تمويل الاستثمارات في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

ج. الوصف الاحصائي لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية

يظهر الجدول رقم (5) الوصف الاحصائي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لكل عامل من عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية. ويتبين من الجدول رقم (5) أن متوسط إجابات أفراد العينة، على مقياس ليكرت، على فقرات عوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية قد تراوحت بين (2.386) لمعاملة البنـك عند تأخير السـداد، و(3.886) لسمعة البنك. بينما تراوح الانحراف المعياري لبيانات عوامل تمويل الاستثمارات في البنـوك الاردنيـة بين (0.413) للعوامـل الشخصيـة، و(1.228) للعوامل الدينية.

يتبين مما سبق أن تمويل البنوك الاردنية للاستثمارات يتأثر إلى حد كبير بسمعة البنك لدى المستثمرين، بينما لا يوجد تأثير ملموس لمعاملة البنك عند تأخير السداد على تمويل الاستثمارات. ويتفق المستجيبون على أن العوامل الشخصية (انحرافها المعياري 0.413) تلعب دوراً مهماً في تمويل الاستثمارات؛ بينما هناك اتفاق أقل بين المستجيبين على أهمية العوامل الدينية (انحرافها المعياري 1.228) في تمويل الاستثمارات.

وقد تراوح الوسط الحسابي لأثر عوامل تمويل الاستثمارات، على مقياس ليكرت، بين 2.15 لأثر عامل معاملة البنك عند تأخير السداد (العامل رقم 5) في البنوك غير الاسلامية و4.23 لأثر العوامل الدينية (العامل رقم 10) في البنوك الاسلامية.

ويدل هذا الوسط الحسابي الذي يزيد عن (3) أو يساوي تقريباً (3) لأثر أغلب العوامل، على موافقة أفراد العينة على وجود أثر لأغلب هذه العوامل على تمويل الاستثمارات في البنوك الاردنية، وذلك لأنه عندما يكون الوسط الحسابي أعلى من (3) فإن ذلك يدل على الاتجاه نحو إجابة موافق أو موافق بشدة.

وتُظهر نتائج الوصف الاحصائي زيادة أثر كل العوامل على وظيفة تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية عنها في البنوك غير الاسلامية، عدا تحفظ البنك في تمويل الاستثمارات (العامل رقم 7). وتدل زيادة الوسط الحسابي لعوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية عنها في البنوك غير الاسلامية على زيادة أثر هذه العوامل في تمويل البنوك الاسلامية للاستثمارات عن أثرها في تمويل البنوك غير الاسلامية للاستثمارت. ويمكن أن تدل هذه النتيجة على تنامي الوعي المصرفي بين المقترضين من البنوك الاسلامية أكثر منه بين المقترضين من البنوك غير الاسلامية. ويدل الفرق في الوسط الحسابي للعوامل الدينية (العامل رقم 10) بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية الاردنية، على أهمية العوامل الدينية في تحديد جهة التمويل.

الجـدول رقم (7)
اختبار (t) للعوامل المؤثرة على تمويل الاستثمارات
بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية الاردنية

العامـل		قيمة (t) المحسوبة		
		للعامل	للفقرة	
1	الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها	- 1.916*	2	- 2.067 *
2	عائد الاستثمار	- 4.118**	5	- 1.980 *
			6	2.244 *
			7	- 4.614 **
			8	- 4.302 **
3	اجراءات الاقتراض	- 2.186*	14	- 2.271 *
			16	- 2.244 *
4	الانتشار الجغرافي لفروع البنك	- 2.204*	18	- 2.292 *
5	معاملة البنك عند تأخير السداد	- 5.609**	19	- 5.826 **
			20	- 3.591 **
6	سمعة البنك	- 1.700	21	- 1.922 *
7	تحفظ البنك في تمويل الاستثمار	0.594		
8	التعليمات والانظمة	- 0.588	26	- 1.978 *
9	علاقات المستثمر الشخصية مع ادارة البنك	- 2.378 *	28	- 1.965 *
			31	- 2.010 *
10	العوامل الدينية	- 6.724 **	34	- 6.724 **
11	العوامل الشخصية	- 1.553		

نوع البنك (1 غير اسلامية، 2 اسلامية)
** ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 99%
* ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95%

إختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الأولى

الفرضية العدمية: لا توجد أهمية ذات دلالة احصائية لأثر كل من عوامل تمويل الاستثمار، ضمن استبانة الدراسة، على منح الائتمان المصرفي في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

نظراً لأن الدراسة استكشافية، وان توزيع بيانات عوامل تمويل الاستثمار هو توزيع طبيعي، فقد تم فحص أهمية أثر عوامل تمويل الاستثمار، ضمن استبانة الدراسة، احصائياً على منح الاستثمار في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية باستخدام اختبار (One-Sample Test (t)) التالي:

$$t = \frac{\bar{Y} - M_0}{S/\sqrt{n}}$$

حيث:

t : قيمة (t) الفعلية لبيانات الدراسة طبقاً للمعادلة.

$\bar{y}$: متوسط إجابات أفراد العينة للعوامل المؤثرة على تمويل الاستثمارات في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

M_0 : متوسط مجتمع الدراسة ويبلغ (3) على مقياس ليكرت.
s : الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.
n : عدد أفراد العينة.

وتدل نتائج اختبار (One-Sample Test (t)) لبيانات البنوك الاسلامية ولبيانات البنوك غير الاسلامية، كل على حدة، كما يظهرها الجدول رقم (6)، على وجود أهمية ذات دلالة إحصائية لكل عامل من عوامل تمويل الاستثمارات، ضمن استبانة الدراسة، في تمويل الائتمان المصرفي عند مستوى ثقة 99%. ومن هنا يتبين أن كل عوامل تمويل الاستثمار ضمن الدراسة تؤثر بلا استثناء على كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية.

2. إختبار الفرضية الثانية

الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية لتأثير كل من العوامل التالية:

الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وعائد الاستثمار، واجراءات الاقتراض، والانتشار الجغرافي لفروع البنك، ومعاملة البنك عند تأخير السداد، وسمعة البنك، وتحفظ البنك في تمويل الاستثمار، والتعليمات والانظمة، وعلاقات المستثمِر الشخصية مع ادارة البنك، والعوامل الدينية، والعوامل الشخصية على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

نظراً لأن توزيع الاجابات المتعلقة بعوامل تمويل الاستثمارات يتبع التوزيع الطبيعي، كما تبين من الجدول رقم (4)، فقد تم استخدام اختبـار (Independent Samples (t)) Test، لإثبات وجود فروقات ذات دلالة احصائية، للعوامل المؤثرة على تمويل الاستثمارات بين كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

$$t = \frac{\bar{y}_1 - \bar{y}_2}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}}$$

حيث

t : قيمة (t) الفعلية لبيانات الدراسة طبقاً للمعادلة.
$\bar{y}_1$: متوسط إجابات المقترضين من البنوك غير الاسلامية للعوامل المؤثرة على تمويل الاستثمارات.
$\bar{y}_2$: متوسط إجابات المقترضين من البنوك الاسلامية للعوامل المؤثرة على تمويل الاستثمارات.
s_1 : الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في البنوك غير الاسلامية.
s_2 : الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في البنوك الاسلامية.
n_1 : عدد أفراد عينة المقترضين من البنوك غير الاسلامية.
n_2 : عدد أفراد عينة المقترضين من البنوك الاسلامية.

ويبين الجدول رقم (7) قيمة (t) المحسوبة لأثر كل عامل من عوامل الدراسة على تمويل الاستثمارات في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، ودلالتها الاحصائية، والفروقات ذات الدلالة الاحصائية لأثر الفقرات على تمويل الاستثمار.

وتدل نتائج اختبار (t)، ضمن الجدول رقم (7)، على وجود فروقات ذات دلالة احصائية، عند مستوى ثقة (99%)، لأثر عامل عائد الاستثمار (رقم 2)، وعامل معاملة البنك عند تأخير السداد (رقم 5)، والعامل الديني (رقم 10)، وعند مستوى ثقـة (95%) لأثر عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (رقم 1)، وعامل إجراءات الاقتراض (رقم 3)، وعامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك (رقم 4)، وعامل علاقات المقترض الشخصية مع إدارة البنك (رقم 9)، على تمويل الاستثمارات بين كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

بينما تُبين نتائج اختبار (t) (ضمن الجدول 7) عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر كل من عامل سمعة البنك (رقم 6)، وتحفظ البنك في تمويل الاستثمار (رقم 7)، والتعليمات والانظمة (رقم 8)، والعوامل الشخصية (رقم 11) على تمويل الاستثمارات بين كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

بالإضافة إلى ما سبق فإن نتائج اختبار (t) (الجدول رقم 7) تُبين وجود فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر بعض فقرات الاستبانة (الجزء الثاني) على تمويل الاستثمارت بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، يمكن بيانها بالنقاط التالية:

أ. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرة (2) تتوافق ورؤية المقترض مع رؤية البنك لمخاطر الاستثمار، ضمن عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية عند مستوى ثقة 95%.

ب. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرات: (5) يعتبر عائد البنك منخفضاً، و(6) مقارنة نسبة الفائدة (العائد) بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، و(7) عدالة توزيع العائد، و (8) عدم استيفاء فائدة على بعض أنواع التمويل، ضمن عامل عائد الاستثمار، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 99% للفقرتين (7 و8)، وعند مستوى ثقة 95% للفقرتين (5 و6).

الجـدول رقم (8)
العلاقات ذات الدلالة الاحصائية بين كل من العوامل الديمغرافية
وكل من عوامل تمويل الاستثمار في البنوك غير الاسلامية

	العمر	الجنسية	المؤهل العلمي	تناسب النشاط مع التخصص	الخبرة العملية	نوع الاستثمار	حجم الاستثمار	مدة الاستثمار
الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها		-0.2**						
عائد الاستثمار				0.2*				
إجراءات الاقتراض							0.2**	
معاملة البنك عند تأخير السداد			-0.2*	-0.2*		-0.2*		
سمعة البنك				0.3**			-0.2**	
علاقات المستثمر الشخصية مع إدارة البنك	0.3**				0.2**		0.2*	0.2**
العوامل الدينية					-0.2*			-0.2*

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%
* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

الجـدول رقم (9)
العلاقات ذات الدلالة الاحصائية بين كل من العوامل الديمغرافية
وكل من عوامل تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية

	العمر	تناسب النشاط مع التخصص	الخبرة العملية	نوع الضمان
الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها		-0.3*		-0.3*
عائد الاستثمار			0.3*	
الانتشار الجغرافي لفروع البنك				-0.3*
العوامل الدينية	0.3*			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%
* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

ج. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرتين: (14) يستخدم القرض ضمن مدة وغرض الاستثمار، و(16) يتزامن استحقاق القرض مع تحقق عائده، ضمن عامل إجراءات الاقتراض، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

د. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرة (18) أثر انتشار أجهزة الصراف الآلي والبنوك الآلية، ضمن عامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

ه. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرتين: (19) فائدة تأخير السداد وأثرها على تكلفة الاقتراض، و(20) السداد من خلال الضمانات، ضمن عامل معاملة البنك عند تأخير السداد، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 99% لكل من الفقرتين.

و. توجد فروقات ذات دلالة احصائية لأثر الفقرة (21) أثر تراجع سمعة البنك، ضمن عامل سمعة البنك، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

ز. توجد فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر الفقرة (26) خدمة توجيه البنك المركزي الاردني للائتمان كماً ونوعاً لمتطلبات الاستثمار، ضمن عامل التعليمات والانظمة، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

ح. توجد فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر الفقرتين: (28) يقدم البنك النصح اللازم، و(31) لا يحتاج التعامل مع البنك استرضاء مسؤوليه، ضمن عامل العلاقات الشخصية مع إدارة البنك، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95% لكل من الفقرتين.

ط. توجد فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر الفقرة (34) أثر المعتقدات الدينية على جهة تمويل الاستثمارات، ضمن العوامل الدينية، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 99%.

وتدل هذه النتيجة على أثر أهمية الفقرات ذات الدلالة الاحصائية، في تمويل الاستثمارات، وتحديد العوامل المؤثرة عليها.

أما الفقرات الباقية وهي اثنتان وعشرون فقد دلت نتائج (t) (Independent Samples Test) على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية، لأثرها على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

ونتيجةً لما سبق، تُقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة احصائية، لأثر عامل عائد الاستثمار، وعامل معاملة البنك عند تأخير السداد، والعامل الديني، عند مستوى ثقة 99%، ولأثر عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وعامل إجراءات الاقتراض، وعامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك، وعامل علاقات المقترض الشخصية مع إدارة البنك، عند مستوى ثقة 95%، على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية.

وتُقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية، لتأثير سمعة البنك، وتحفظ البنك في تمويل النشاط، والتعليمات والانظمة، والعوامل الشخصية على تمويل الاستثمارات بين البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، عند مستوى ثقة 95%.

3. اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقات ذات دلالة احصائية، بين كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان من جهة، وكل من عوامل تمويل الاستثمار من جهة أخرى في البنوك غير الاسلامية.

لقد تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) لفحص الفرضية الثالثة. وتدل نتائج معامل الارتباط (بيرسون) على وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمارات في البنوك غير الاسلامية كما في الجدول رقم (8):

أ. علاقة طردية (0.3) بين أثر العمر وأثر عامل علاقات المقترض الشخصية مع إدارة البنك، عند مستوى ثقة 99%. وتدل هذه النتيجة على زيادة متانة علاقات المقترض الشخصية مع إدارة البنك كلما تقدم عمره وزادت خبرته مع البنك.

ب. علاقة عكسية (- 0.2) بين أثر الجنسية وأثر عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، عند مستوى ثقة 99%. وتدل هذه النتيجة على زيادة أهمية الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها لدى الاردنيين، وذلك لأن الجنسية الاردنية أخذت الرمز الأقل (1) في حين أخذت الجنسيات الأخرى الرمز (2).

ج. علاقة عكسية (- 0.2) بين أثر المؤهل العلمي وأثر عامل معاملة البنك عند تأخير السداد، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على انخفاض أثر معاملة البنك عند تأخير السداد كلما زادت مؤهلات المقترض العلمية، ويمكن تفسير ذلك بحرص المقترض على السداد في الاستحقاق وتفهمه لمعاملة البنك عند تأخير السداد كلما زادت مؤهلاته العلمية.

د. علاقة طردية بين أثر تناسب التخصص العلمي مع النشاط الاستثماري وأثر كل من عامل عائد الاستثمار (0.2)، عند مستوى ثقة 95%، وعامل سمعة البنك (0.3) عند مستوى ثقة 99%؛ وعلاقة عكسية (- 0.2) بين أثر تناسب التخصص العلمي مع النشاط الاستثماري وأثر عامل معاملة البنك عند تأخير السداد، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على أنه كلما زاد تناسب تخصص المقترض العلمي مع نشاطه الاستثماري يزداد عائد استثماراته، وحسن اختياره للبنك الذي يموله، وتفهمه لمعاملة البنك عند تأخير السداد. ويمكن تفسير ذلك بأن تناسب تخصص المقترض العلمي مع نشاطه الاستثماري يعطيه فرصة أفضل للإبداع وبالتالي زيادة عائد استثماراته وحسن اختياره البنك الممول مع حرصه على عدم تأخير سداد القرض عن موعده المتفق عليه.

الجـدول رقم (10)

العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار للبنوك غير الاسلامية

العامل	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1	0.3**	0.4**	0.3**	0.0-	0.2*	0.0	0.0	0.3**	0.0	0.1 -
2		0.3**	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1 -
3			0.1	0.1	0.2**	0.1	0.1	0.6**	0.0 -	0.0
4				0.2-*	0.4**	0.0-	0.1	0.0-	0.0	0.0
5					0.4-**	0.1	0.1	0.2**	0.2 -*	0.2 -*
6						0.0	0.0	0.1	0.3**	0.1
7							0.1	0.1	0.0 -	0.0
8								0.0	0.0 -	0.1
9									0.1 -	0.1
10										0.1

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

الجـدول رقم (11)

العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار للبنوك الاسلامية

العامل	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1	0.1-	0.4**	0.2	0.1	0.1	0.3*	0.2	0.2*	0.0-	0.1 -
2		0.2	0.3 -*	0.2	0.4-**	0.1	0.1	0.0	0.1-	0.1 -
3			0.3*	0.2	0.2	0.1	0.3**	0.2*	0.1	0.2
4				0.1-	0.5**	0.2	0.1	0.1	0.1	0.3*
5					0.2 -	0.1	0.1	0.1	0.0	0.3 -**
6						0.1	0.0	0.2	0.3**	0.4**
7							0.3**	0.2	0.1	0.1
8								0.2-	0.0-	0.1
9									0.2	0.3*
10										0.2*

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

ه. علاقة طردية (0.2) بين الخبرة العملية في مجال الاستثمار وأثر عامل علاقة المقترض الشخصية مع إدارة البنك، عند مستوى ثقة 99%؛ وعلاقة عكسـية (-0.2) بين الخبرة العملية في مجال الاستثمار وأثر العوامل الدينية، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على أنه كلما زادت خبرة المقترض العملية تحسنت علاقته مع إدارة البنك، وقلّ تأثير العوامل الدينية عليه، ولعل حداثة إنشاء البنوك الاسلامية وبالتالي قِصر فترة الخبرة العملية في مجال الاستثمار معها، مقارنةً مع البنوك غير الاسلامية، له أثر على العلاقة بين الخبرة العملية في مجال الاستثمار والعوامل الدينية. ويمكن تفسير ذلك بأن الخبرة العملية في مجال الاستثمار تعطي المقترض فرصة للاستفادة من أخطائه السابقة، وبالتالي تعطيه فرصة أكبر للنجاح، وتعزز علاقته الشخصية مع إدارة البنك، حيث ينصب اهتمام المقترض على تحقيق الربح بأي شكل، وبالتالي يقل تأثير العومل الدينية عليه.

و. علاقة عكسية (- 0.2) بين نوع الاستثمار وأثر عامل

معاملة البنك عند تأخير السداد، عند مستوى ثقة 95%. ويظهر من هذه النتيجة أن المستثمرين في الانشاءات والزراعة أكثر تأثراً بأثر معاملة البنك عند تأخير السداد من الصناعيين والتجار، ويمكن تفسير ذلك بأن نتائج الأعمال في مجالات الانشاءات والزراعة متقلبة أكثر منها في مجالات الصناعة والتجارة.

ز. علاقة طردية (0.2) بين حجم الاستثمار من جهة وأثر كل من عامل إجراءات الاقتراض، عند مستوى ثقـة 99%، وعامل علاقة المقترض الشخصية مع إدارة البنك، عند مستوى ثقة 95%؛ وعلاقة عكسية (- 0.2) بين حجم الاستثمار وأثر عامل سمعة البنك، عند مستوى ثقة 99%. وتدل هذه النتيجة على أن زيادة حجم القروض تزيد من إجراءات الحصول عليها، وذلك بسبب زيادة مخاطرة البنك في حالة عدم قدرة المقترض على السداد. كما ان زيادة حجم القروض تعتبر مؤشراً على متانة علاقة المقترض الشخصية مع إدارة البنك، حيث ان طلب التمويل بحجم كبير نسبياً يتطلب علاقات جيدة مع إدارة البنك للموافقة على مثل هذا التمويل. إضافةً إلى أن زيادة حجم القروض تؤدي إلى زيادة تحفظ البنوك العريقة في تمويل الاستثمارات بسبب زيادة حجم مخاطرتها.

ح. علاقة طردية (0.2) بين مدة الاستثمار وأثر عامل علاقة المقترض الشخصية مع إدارة البنك، عند مستوى ثقة 99%؛ وعلاقة عكسية (- 0.2) بين مدة الاستثمار وأثر العوامل الدينية، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على زيادة مدة القرض كلما زادت علاقة المقترض الشخصية مع إدارة البنك، وذلك بسبب ثقة إدارة البنك بالمقترض. وتقل، في المتوسط، مدة القروض في البنوك الاسلامية عنها في البنوك غير الاسلامية، ويمكن أن يعزى ذلك لحداثة خبرة البنوك الاسلامية في مجال القروض وبالتالي تحفظها لإعطاء التمويل طويل الأجل.

أما بقية العلاقات بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمارات في البنوك غير الاسلامية فهي منخفضة وليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95%.

4. اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية، بين كل من نوع البنك، وعمر وجنسية وخبرة المستثمر العلمية والعملية، ونوع وحجم ومدة الاستثمار ونوع الضمان من جهة، وكل من عوامل تمويل الاستثمار من جهة أخرى في البنوك الاسلامية.

لقد تم أستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لفحص الفرضية الرابعة. وتدل نتائج معامل الارتباط (بيرسون) على وجود علاقات ذات دلالة احصائية، بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية كما في الجدول رقم (9):

أ. علاقة طردية (0.3) بين أثر العمر وأثر العوامل الدينية، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على تنامي أثر العوامل الدينية كلما تقدم عمر المستثمر، وبشكل عام يزداد تأثير العوامل الدينية كلما تقدم العمر.

ب. علاقة عكسية (- 0.3) بين أثر تناسب التخصص العلمي مع النشاط الاستثماري وأثر عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، عند مستوى ثقة 95%. وتدل هذه النتيجة على تزايد الاهتمام بالجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها كلما كان المستثمر مؤهلاً علمياً، ويتناسب مؤهله العلمي مع نشاطه الاستثمـاري، حيث أعطـي الرمز (1) عندما يتناسب المؤهل العلمي مع النشاط الاستثماري.

ج. علاقة طردية (0.3) بين الخبرة العملية في مجال الاستثمار وأثر عامل عائد الاستثمار، عند مسـتوى ثقـة 95%. وتدل هذه النتيجة على تزايد عائد الاستثمار كلما زادت خبرة المستثمر العملية في مجال الاستثمار، حيث ان المستثمر يستفيد من خبرته العملية في مجال استثماره مما يزيد عائد الاستثمار.

د. علاقة عكسية (- 0.3) بين نوع الضمان من جهة وأثر كل من عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وعامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك، عند مستوى ثقة 95% لكليهما. وتدل هذه النتيجة على أنه كلما زاد الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها، وكلما كانت فروع البنك أكثر انتشاراً، اتجه البنك نحو الضمانات النقدية، والأوراق المالية، وبضمان بنوك، وتحويل عائدات. ويمكن تفسير ذلك بأن توسع نطاق الانتشار الجغرافي لفروع البنك يؤدي إلى تشعب إستثماراته في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة المخاطرة على البنك وبالتالي اتجاهه نحو الضمانات النقدية والاوراق المالية وما شابه ذلك.

أما بقية العلاقات بين العوامل الديموغرافية وعوامل تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية فهي منخفضة وليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95%.

5. إختبار الفرضية الخامسة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك غير الاسلامية.

لقد تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) لاختبار الفرضية الخامسة. وقد أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) أن (55/15) أي 27% من العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك غير الاسلامية ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 99% و 95%، كما يتضح من جدول رقم (10) الذي يظهر العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار لدى البنوك غير الاسلامية. وبهذه النتيجة نقبل الفرضية البديلة (لهذه العلاقات، الـ27%) بوجود علاقة ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار للبنوك غير الاسلامية. فمثلاً يتبين من الجدول رقم (10) أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) وكل من عائد الاستثمار (العامل رقم 2)، وإجراءات الاقتراض (العامل رقم 3)، والانتشار الجغرافي لفروع البنك (عامل رقم 4)، وعلاقة المستثمر الشخصية مع إدارة البنك (العامل رقم 9) عند مستوى ثقة 99%؛ بينما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) وبين سمعة البنك (العامل رقم 6) عند مستوى ثقة 95%. في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) وبقية العوامل الأخرى مثل عامل معاملة البنك عند تأخير السداد (العامل رقم 5)، وعامل تحفظ البنك في تمويل الاستثمارات (العامل رقم 7) وهكذا.

6. إختبار الفرضية السادسة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية.

تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) لإختبار الفرضية السادسة، وقد أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون)، المبينه في الجدول رقم (11)، أن (55/16) أي 29% من العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية، ذات دلالة احصائية، عند مستوى ثقـة 99% و95%. وبهذه النتيجة تُقبل الفرضية البديلة (لهذه العلاقات الـ29%) بوجود علاقة ذات دلالة احصائية، بين عوامل تمويل الاستثمار للبنوك الاسلامية. ويظهر الجدول رقم (11) العلاقات بين عوامل تمويل الاستثمار للبنوك الاسلامية، ويبين هذا الجدول على سبيل المثال أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% بين الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) وبين إجراءات الاقتراض (العامل رقم 3)، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) وبين كل من تحفظ البنك في تمويل الاستثمار (العامل رقم 7)، وعلاقة المستثمر الشخصية مع إدارة البنك (العامل رقم 9). كما يتضح من جدول رقم (11) أيضاً أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% بين عائد الاستثمار (العامل رقم 2) وبين سمعة البنك (العامل رقم 6)، في حين توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين عامل الاستثمار (العامل رقم 2) وبين الانتشار الجغرافي لفروع البنك (العامل رقم 4) وهكذا.

وبمقارنة نتائج علاقات عوامل تمويل الاستثمار في كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، نجد أن العلاقات التالية تتساوى تقريباً بين العوامل التالية:

1. عامل الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) مع كل من عامل إجراءات الاقتراض (العامل رقم 3)، وعامل علاقات المستثمِر الشخصية مع إدارة البنك (العامل رقم 9).
2. عامل الانتشار الجغرافي لفروع البنك (عامل رقم 4) مع سمعة البنك (العامل رقم 6).
3. عامل معاملة البنك عند تأخير السداد (العامل رقم 5) مع العوامل الشخصية (عامل رقم 11).
4. عامل سمعة البنك (العامل رقم 6) مع العوامل الدينية (العامل رقم 10).

وتدل نتائج مقارنة علاقات عوامل تمويل الاستثمار، بين كل من البنوك غير الاسلامية والبنوك الاسلامية، على أن زيادة دراسة الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستثمر بها (العامل رقم 1) في كل من النوعين يزيد إجراءات الاقتراض (العامل رقم 3)، وأن إنتشار فروع إي من النوعين (العامل رقم 4) يحسن سمعة البنك (العامل رقم 6)، وأن الشعور بأثر معاملة البنك عند تأخير السداد (العامل رقم 5) يعتمد على العوامل الشخصية للمقترض (العامل رقم 11)، وأن متانة العوامل الدينية لدى المقترضين (العامل رقم 10) تُحسن سمعة البنك (العامل رقم 6).

التوصيـات

نظراً لحداثة إنشاء البنوك الاسلامية، ونجاحها في إثبات وجودها، وتحقيقها لأهدافها، وتنافسها مع البنوك غير

الاسلامية في تنظيم سوق العمل المصرفي وتقاسمه، فان هناك حاجة ملحة لدراسة هذه الظاهرة الجديدة (البنوك الاسلامية)، بحيث تتناول هذه الدراسات مثلاً أثر المفاهيم الاسلامية مثل تحريم التعامل بالربا، والمشاركة في نتائج العمل، على العمل المصرفي وبالتالي الاقتصاد الوطني، وتتناول مثلاً استمرارية هذه البنوك وربحيتها... هذا من جهة. ومن جهة أخرى ينبغي إجراء دراسات مقارنة لمدى تحقيق كل من البنوك الاسلامية والبنوك غير الاسلامية لأهدافها، بحيث تتناول هذه الدراسات مثلاً المفاهيم التي تعتمد عليها كل منهما، والمخاطر التي تتعرض لها كل منهما، واختلاف عمليات كل منهما، وأنواع التمويل في كل منهما ومدى مساهمة هذا التمويل في التنمية وتلبية حاجات المجتمع.

ويتضح من نتائج الدراسات السابقة ضرورة تركيز الممولين على دراسة الجدوى الاقتصادية إلى جانب عنصر الضمان، وضرورة متابعة الممولين لكيفية استخدام القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء، للتأكد من استخدامها للغرض الممنوحة لأجله.

المراجع

ابن حزم (محمد علي بن أحمد)، المحلى، بتحقيق محمد أحمد شاكر، د.ت., دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الحراحشة، عادل محمد توفيق، 1999، تقييم كفاءة البنك الاسلامي الاردني: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

الخطيب، فوزي، وقاسم الحموري، 1990، المحددات السلوكية وتقييم سياسات البنوك الاسلامية في الاردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 60، العدد 30، ص 55 – 77.

السرخسي (شمس الدين)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 1978.

ظاهر، أحمد، ويوسف سعادة، 2000، محاسبة المنشآت المالية، مركز طارق للخدمات الجامعية،عمان.

العقول، محمد علي، 1993، دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الاسلامي في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

فحماوي، نافع، 1999، قراءة ميزانية البنوك الاردنية الموحدة لعام 1998، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثامن عشر، العدد الخامس، حزيران.

فحماوي، نافع، قراءة ميزانية البنوك الاردنية الموحدة لعام 1999، مجلة البنوك في الاردن، المجلد التاسع عشر، العدد الخامس، 2000.

القدومي، عبدالرحيم، 1997، التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الاردنية، مجلة البلقاء، المجلد الخامس، العدد الأول.

محمد، فضل عبدالكريم، 2001، تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف السودانية)، رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل.

النجار، فايق جبر حسن، 1999، عناصر القرار الائتماني، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثامن عشر، العدد الأول.

Albdour, Radi. 1984. The Islamic Economic System: A Theoretical and Empirical Analysis of Money and Banking Framework, *Unpublished PhD Dissertation*, Department of Economic, Utah State University.

Turen, S. 1995. Performance and Risk Analysis of Islamic Banks: The Case of Bahrain Islamic Bank, KAU, *Islamic Economy*, 7.

Investments Financing from Borrowers' Viewpoint: A Comparison Between Islamic and Non-Islamic Banks

*Tawfiq Abdul-Jalil, and Ahmad Hassan**

ABSTRACT

This study aims at knowing the factors affecting financing of investments for Jordanian banks, as well as making comparisons between Islamic and Non-Islamic banks for these factors from the borrowers' viewpoint.

To achieve the objectives of this study, a special questionnaire was designed and distributed randomly to (250) borrowers, a half of them were Islamic banks borrowers, however (224) questionnaires were returned and found valid for statistical analysis.

The results of the study indicate the availability of eleven factors affecting financing of investments at the 99% significance level. Among these factors are the following: Bank reputation, geographic spread for bank branches, and the personal relationship between the investor and bank management.

Finally, it has been found that there are statistically significant differences between some of the factors affecting financing of investments in Islamic versus Non-Islamic banks from the borrowers' point of view. These factors are: return on investment, bank treatment beyond due date, religious factor, economic feasibility of activities, borrowing procedures, geographic spread of bank branches, and the personal relationship between the investor and the bank management.

The phenomenon of Islamic banks along with its competition of Non-Islamic banks and its effect on the society need more research, especially in investment activities, distribution of net income or loss, and risk.

Keywords: Investment, Islamic Banks, Non-Islamic Banks, and Usury.

* Faculty of Business Administration, University of Jordan. Received on 20/8/2003 and Accepted for Publication on 1/4/2004.